



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي



تقرير

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق
النمو المستدام



2020



البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020

**The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving
Sustainable Growth for the Year 2020**

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ / وكالة

السيد إحسان شممران الياسري

المستشار / وكالة

الدكتور أحمد ابريهي علي

خبير اقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح

مستشار السيد رئيس الوزراء

الدكتور موفق عبد الحسين الشهب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

فريق الإعداد

نجلة شمعون شليمون

مدير

لمياء جابر شميران

رئيس ابحاث

د. ايمان عبدالرحيم كاظم

باحث اقدم

مهند علي حمزة

باحث

علي نوري ابيد

رئيس ملاحظين

آيات محمد عطية

ملاحظ

حسن حازم لفتة

باحث

محتويات التقرير

الفصل الاول : تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية وفق تحديات كورونا 19.....1-5

1.....1: أولاً: تداعيات فيروس كورونا على التنمية المستدامة.....

2.....2: ثانياً: السياسات الداعمة للتنمية المستدامة ما بعد كورونا.....

3.....3: ثالثاً: تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2020

الفصل الثاني : دور السياسة النقدية في تحقيق النمو المستدام 7.....12-7

7.....7: أولاً: المؤشرات النقدية المحفزة للنمو المستدام.....

9.....9: ثانياً: المؤشرات المصرفية المحفزة للنمو المستدام

الفصل الثالث : دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام 14.....28-14

14.....14: أولاً: دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام على المستوى الوطني

15.....15: ثانياً : دور البنك المركزي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية

23.....23: ثالثاً: دور البنك المركزي في تحقيق النمو المستدام على مستوى المؤسسة

بعض مؤشرات النمو المستدام

2020	2019	البيان	
0.6	-0.2	معدل التضخم %	1
60	48	العملة خارج البنوك (تريليون دينار)	2
42	45	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد %	3
1323	1200	سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملة الأجنبية (دينار/ دولار) (معدل سنوي)	4
3.4	5.8	كمية المباع من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية نقداً (مليار دولار)	5
40.7	45.4	كمية المباع من الدولار الأمريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية حوالة (مليار دولار)	6
7	7	عدد المصارف الحكومية	7
69	66	عدد المصارف الاهلية	8
58	64	نسبة الودائع المصرفية الى العرض النقدي %	9
13	15	نسبة الاحتياطي الالزامي / الودائع الخاضعة للاحتياطي %	10
50	54	نسبة الودائع المصرفية/ M2 %	11
48	50	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام %	12
52	50	نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص %	13
1.3	1.4	المضاعف النقدي %	14
4887	1162	النقد الأجنبي في خزائن البنك (مليار دينار)	15
64919	73184	الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك (مليار دينار)	16
8487	5572	الذهب الموجود في بغداد والخارج (مليار دينار)	17
78,293	79,918	المجموع (الاحتياطيات الأجنبية) (مليار دينار)	18
2	2	عدد الفروع المصرفية لكل 100000 من السكان	19
3	3	ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 من السكان	20
1,226,235	403,797	عدد المحافظ الالكترونية	21
13,796	11,677	عدد نقاط الدفع النقدي POC	22
7,540	2,226	عدد نقاط الدفع الالكتروني POS	23
6,128,996	3,039,522	الحسابات المصرفية - المجموع	24
11,749,408	10,506,725	البطاقات الالكترونية - الاجمالي	25
1,402.3	858.13	الدفع الالكتروني بالموبايل (مليار دينار)	26

المقدمة

تلعب البنوك المركزية في العالم دوراً كبيراً في تنشيط الاقتصاد وانقاذه من حالة الركود التي يعاني منها ، ويتضح دور البنك المركزي العراقي في دعم الاقتصاد العراقي من خلال ما يسمح به قانونه رقم (56) لسنة 2004 ، اذ تضمنت المادة رقم (3) الاهداف الرئيسية للبنك في تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق، ويعمل البنك تماشياً مع الاهداف السالفة الذكر على تعزيز التنمية المستدامة واطاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق ، وفي هذا السياق يسر البنك المركزي العراقي ان يصدر تقريره الأول عن (دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام 2020) ، يمثل التقرير فرصة مهمة عن كيفية ادماج خطة التنمية المستدامة بالرؤية والخطط الوطنية للتنمية ، كما انه يوضح عمق التزام البنك المركزي بالتنمية الاقتصادية والرغبة في التطور ومواصلة التقدم بخطى ثابتة.

يعرض التقرير اهم مؤشرات النمو المستدام التي حققها البنك المركزي ضمن ثلاثة فصول، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما يأتي: -

1- تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية وفق تحديات كورونا -19

2- دور السياسة النقدية في تحقيق النمو المستدام

3- دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام

يعكس **الفصل الاول** مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية التي توضح تداعيات فيروس كورونا على التنمية المستدامة لعام 2020 والسياسات الداعمة لها ما بعد كورونا، فضلاً عن تصنيف الدول العربية بضمنها العراق حسب مؤشرات التنمية المستدامة.

يستعرض التقرير في **الفصل الثاني** دور السياسة النقدية في تحقيق النمو المستدام وفق تطور المؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية. يتابع التقرير في **الفصل الثالث** دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام في ضوء ما تشير اليه المؤشرات التي تعكس دوره في التصدي لمواجهة الصدمة المزدوجة (كورونا -19 وانخفاض أسعار النفط) فضلاً عن دوره في تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي على المستوى الوطني، ودوره في تحقيق النمو المستدام على مستوى المؤسسة.

لقد تزامن اعداد هذا التقرير مع الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد (ازمة كورونا + صدمة انخفاض اسعار النفط والتزام العراق بتخفيض الانتاج من قبل اوبك+) مما ادى الى تأثر اغلب المؤشرات الاقتصادية للبلد بهذه الظروف ، الامر الذي لايعكس الصورة الحقيقية بدقة في عملية التنمية لعام 2020 مقارنة بعام 2019.



البنك المركزي العراقي

الفصل الأول

تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية وفق تحديات كورونا -19

الفصل الاول : تطور مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية وفق تحديات كورونا -19

اولاً: تداعيات فيروس كورونا على التنمية المستدامة

فرضت جائحة كورونا تحديات كبيرة على العالم بأكمله، واضعفت فرص التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، الامر الذي سيؤثر بشكل كبير على اهداف التنمية المستدامة الواجب تحقيقها لغاية عام 2030 نتيجة الاضرار التي اصابت الاقتصادات العالمية كافة، اذ وجه فيروس كورونا ضربة شديدة للاقتصاد العالمي ليكشف الواقع ان الاقتصاد هش بالفعل، خاصة في ظل عدم تحديد سقف زمني معين لانتهاه فيروس كورونا، اذ تشير تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرامج الأمم المتحدة الى زيادة معدل الفقر بين النساء بنسبة (9.1%)، وبالاستناد الى تقارير منظمة اليونيسيف في تشرين الثاني 2020 ان حوالي (365) مليون طفل قابلة للزيادة كانوا يعيشون الفقر قبل كورونا، وهناك توقعات بزيادة اعداد المحتاجين الى مساعدات إنسانية الى (235) مليون شخص أي زيادة بنسبة (40%) عن 2020.

ونتيجة لانهيار الاقتصاد العالمي فإن خسائر الصادرات خلال عام 2020 قدرت بأكثر من 50 مليار دولار، وقدرت خسائر التصنيع في سلسلة التوريد العالمية التي تضم (الصين، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة) حوالي 126 مليار دولار، وقدرت خسارة المنطقة العربية لإيرادات كمركية بقيمة (1.8) مليار دولار، فيما قدرت خسائر الدول العربية من رأس المال السوقي ب(700) مليار دولار، في حين بلغت الخسائر الوظيفية خلال 2020 حوالي (1.7) مليون وظيفة الامر الذي ادى الى زيادة البطالة بنسبة (1.2%)، بالتالي أدى ذلك الى دفع حوالي (8.3) مليون شخص الى خط الفقر، مما تطلب سياسة داعمة تتمثل بدعم الاستثمار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لفتح باب التنافس والتوسع واستقطاب الايدي العاملة، فضلاً عن تمكين الافراد من التنافس الفكري والمهاري من خلال مبدأ التنافس المهني عن طريق توفير دورات وورش تدريبية لبناء القدرات البشرية والتي تعتبر الأساس لعملية التنمية¹

في الوقت ذاته، أوضح رئيس البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (سوما شاكرا باراتي)، ان على المجتمع الدولي إعادة النظر بأهداف تمويل خطة التنمية العالمية عام 2030، للاستجابة للتحديات الاقتصادية التي فرضها فيروس كورونا، اذ ان الخطة تحتاج الى مبالغ كبيرة في الوقت الحالي بسبب تداعيات الفيروس، كما ان انتشار الفيروس أدى الى إيقاف وتراجع العديد من الأهداف، الامر الذي تطلب زيادة التمويل من مليارات الى تريليونات الدولارات، كما أوضح ان البنك قد وضع كامل موارده وانشطته لمكافحة تأثير فيروس كورونا على الاقتصادات في المنطقة من خلال برامج الاستجابة للالزمات والانعاش بقيمة (21) مليار يورو حتى نهاية 2021.

¹ الجمعية العراقية للإدارة الهندسية ، دور الرأس مال الفكري في تحقيق التنمية المستدامة في عالم ما بعد كورونا والازمة الاقتصادية ، المؤتمر الافتراضي الدولي ، بغداد ، العراق ، 10 حزيران 2021 ، ص: 35 .

ثانياً: السياسات الداعمة للتنمية المستدامة ما بعد كورونا

توجد ستة تحولات تركز عليها أهداف التنمية المستدامة على المديين المتوسط والبعيد والتي ستوجه عملية التعافي من آثار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) ، بحيث توفر التنمية المستدامة إطاراً دافعاً للتعافي من فيروس كورونا، تقدم التحولات الستة لأهداف التنمية المستدامة إطاراً تفصيلياً لبناء استراتيجيات متكاملة للتعافي من فيروس كورونا والبناء بشكل أفضل، ويتمثل جوهر التحولات الستة بالاعتراف بأن جميع أهداف التنمية المستدامة الـ(17) يمكن تحقيقها من خلال ستة تحولات مجتمعية رئيسية :

1- التعليم والمهارات.

2- الصحة والرفاه.

3- الطاقة النظيفة والصناعة.

4- الاستخدام المستدام للأراضي والمساحات الزراعية.

5- المدن المستدامة.

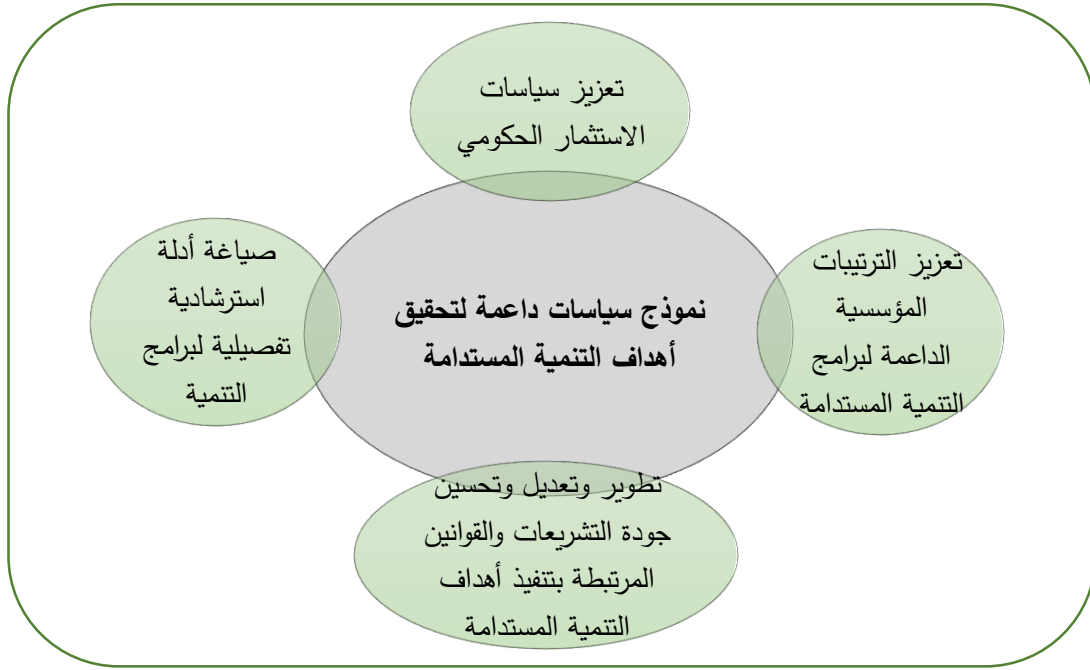
6- التكنولوجيا الرقمية .

ولتحقيق هذه التحولات لابد من اتخاذ سياسات تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبهذا الصدد تتضمن تلك السياسات التي تم طرحها في نموذج" سياسات داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالآتي:²

1. تعزيز سياسات الاستثمار الحكومي، من خلال تيسير ودعم برامج تنفيذ وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وتوجيه المزيد من الموارد الداعمة للمؤشرات التنموية المتوازنة، وتبني مسرعات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة، وضمان عدالة توزيع الاستثمارات على المستوى المحلي، وضمان العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بخدمات البنى التحتية على المستوى المحلي، وتبني مشروعات وطنية كبرى داعمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للعمل في إطار تكاملي لتحفيز الاستثمار الخاص في مختلف المجالات وتدعيم مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات.
2. صياغة أدلة استرشادية تفصيلية لبرامج التنمية تهدف إلى تحقيق التكامل والتوازن التنموي وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتعطي قدرة أكبر على المتابعة والتقييم والرقابة.
3. تطوير وتعديل وتحسين جودة التشريعات والقوانين المرتبطة بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة، مثل إنشاء المجالس العليا للتخطيط والتنمية والتوجه نحو تطبيق اللامركزية التي تعزز المشاركة في صنع القرار، والقوانين التي تعظم كفاءة العملية التخطيطية.
4. الترتيبات المؤسسية الداعمة لبرامج التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين القدرات التنافسية وتوفير البنية التحتية والخدمات عالية الجودة للأفراد وإنشاء الوحدات الإدارية اللازمة وتعزيز كفاءة وفعالية أداءها لخدمة مسألة تنفيذ البرامج التنموية.

² مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، عدد خاص حول تداعيات جائحة كوفيد - 19 ، المجلد 22 ، العدد 2 ، نوفمبر 2020 .

شكل (1) : السياسات الداعمة للتنمية المستدامة ما بعد كورونا



ثالثاً: تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2020

اصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية المستدامة السنوي والذي يقيس تقدم الدول حسب تنميتها البشرية بدلاً من الاعتماد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس وحيد للتنمية كما هو معمول عليه لغاية عام 2019 ، وتضمن المؤشر 189 دولة من بينها (20) دولة عربية ، فيما تضمن المؤشر 162 دولة من بينها (18) دولة عربية عام 2019 ، وضعت (6) دول عربية في خانة التنمية البشرية المرتفعة جداً ، على رأسها الامارات العربية المتحدة التي جاءت في المركز (30) عالمياً ، تلتها السعودية في المركز (40) عالمياً والبحرين وقطر وعمان والكويت في المراكز (42، 45، 60، 64) عالمياً على التوالي .

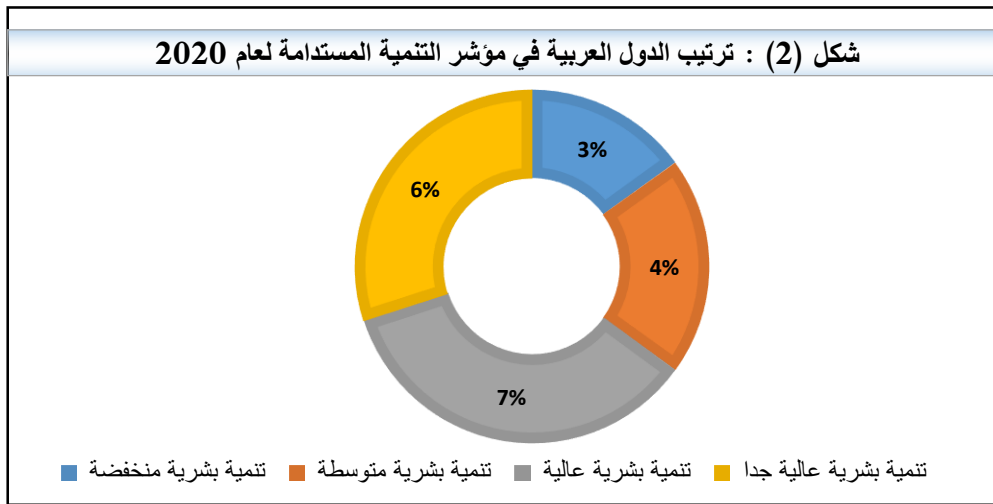
بالمقابل صنفت (7) دول عربية في خانة تنمية بشرية عالية، وعلى رأسها الجزائر التي احتلت المركز (91) عالمياً، تلتها لبنان وتونس والأردن وليبيا وفلسطين ومصر بالمراكز (92، 95، 102، 105، 115، 116) عالمياً على التوالي. كما صنفت (4) دول عربية في خانة تنمية بشرية متوسطة، على رأسها المغرب والعراق اللذان احتلا المركزين (121، 123) عالمياً على التوالي وسوريا وجزر القمر بالمركزين (151، 156) عالمياً على التوالي.

اما الدول الثلاثة المتبقية فقد صنفت في خانة تنمية بشرية منخفضة على رأسها موريتانيا التي احتلت المركز (157) عالمياً وتلتها جيبوتي والسودان بالمركزين (166، 170) عالمياً. وكما هو موضح في جدول (1).

جدول (1) : تصنيف الدول العربية حسب المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة لعامي 2019-2020

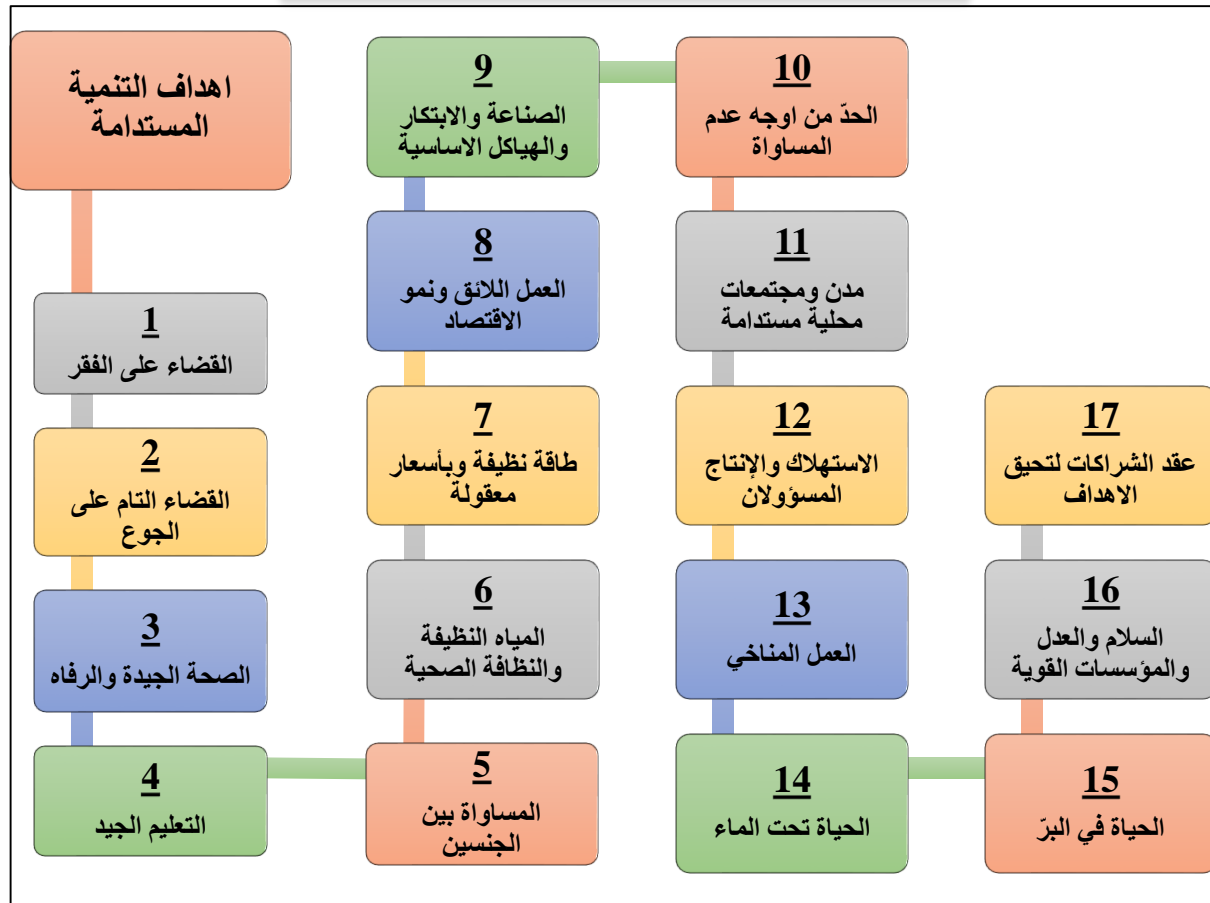
الدولة	الترتيب عربياً عام 2019	تصنيف المؤشر العالمي من عام 2019	الدولة	الترتيب عربياً عام 2020	تصنيف المؤشر العالمي من عام 2020
الجزائر	1	53	الامارات	1	30
تونس	2	63	السعودية	2	40
الامارات	3	65	البحرين	3	42
المغرب	4	72	قطر	4	45
البحرين	5	76	عمان	5	60
الأردن	6	81	الكويت	6	64
عمان	7	83	الجزائر	7	91
قطر	8	91	لبنان	8	92
مصر	9	92	تونس	9	95
لبنان	10	94	الأردن	10	102
السعودية	11	98	ليبيا	11	105
الكويت	12	106	فلسطين	12	115
العراق	13	117	مصر	13	116
سوريا	14	123	المغرب	14	121
اليمن	15	133	العراق	15	123
موريتانيا	16	134	سوريا	16	151
جزر القمر	17	137	جزر القمر	17	156
جيبوتي	18	148	موريتانيا	18	157
			جيبوتي	19	166
			السودان	20	170

- تصنيف المؤشر العالمي من عام 2019 : تقرير اهداف التنمية المستدامة للعام 2019.
- تصنيف المؤشر العالمي من عام 2020 : تقرير الامم المتحدة الانمائي 2020.



استطاع العراق خلال المدة (2016-2020) إن يحقق تقدماً بمقدار (6.5) درجة في مؤشر التقدم بالأهداف، إذ حقق العراق خلال عام 2016 مؤشر بلغ (56.6) درجة، وتقدم إلى مؤشر بلغ (63.1) درجة على المستوى المحلي عام 2020، وحقق درجة اقليمية من (62.3) درجة إلى (66.3) درجة على مستوى المشرق العربي، وتعد قيمة الدرجة التي تقدم بها العراق هي نسبة شبه مقبولة قياساً بمستويات التقدم التي احرزتها الدول الريفية ولاسيما الإمارات وعمان وقطر والكويت في مؤشرات التنمية المستدامة 2030 الـ(17)، ويعزى ذلك الى التحديات التي يشهدها العراق خاصةً في مجال الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات.

شكل (3) : أهداف التنمية المستدامة في العراق 2016-2020





البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية في تحقيق النمو المستدام

الفصل الثاني : دور السياسة النقدية في تحقيق النمو المستدام

اولاً: المؤشرات النقدية المحفزة للنمو المستدام

تمارس السياسة النقدية دوراً مهماً في توجيه الاستثمار نحو الخطط الاستراتيجية التي تضعها الإدارة العليا للدولة الى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، وقد كان للبنك المركزي دوراً بارزاً في تمويل الاستثمارات التنموية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص للسير نحو تحقيق نمو مستدام. وفيما يلي اهم المؤشرات النقدية المحفزة للنمو المستدام.

1. المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية

- مؤشر قياس الاداء :

سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية

- بلغ معدل سعر صرف العملة المحلية الرسمي تجاه العملة الاجنبية (الدولار) لعام 2020 (1323) مقابل (1200) لعام 2019، ويعزى هذا الارتفاع الى تغير سعر الصرف الرسمي من 1200 دينار للدولار الى 1470 دينار للدولار نهاية عام 2020.

2. تكييف اتجاهات الانفاق العام وفقاً لمقتضيات النمو

- مؤشر قياس الاداء :

معدل النمو السنوي للسيولة المحلية

- سجل معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (M2) عام 2020 مانسبته (15.9%) مقابل (8.4%) عام 2019، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الانفاق العام لمواجهة الجائحة في الوقت الذي انخفضت فيه الإيرادات العامة، حيث قام البنك المركزي بتمويل عجز الموازنة العامة عام 2020 عبر خصم حوالات الخزينة المصدرة من قبل وزارة المالية استناداً الى قانون الاقتراض المحلي والخارجي لعام 2020 وبحدود (26) ترليون دينار هذا من جانب، من جانب آخر زيادة حزمة المبادرات التي قدمها البنك المركزي العراقي لتحفيز النشاط الاقتصادي في ظل الركود الاقتصادي جراء انتشار الفيروس.

3. تقوية الاحتياطي من النقد الاجنبي وتعزيزه

- وسائل تحقيق الهدف :

- التنوع في اسلوب إدارة الاحتياطيات الأجنبية وفقاً لمعايير الضمان والسيولة والربحية وبما يؤمن الحماية لها .

مؤشر قياس الاداء:

أ- مقدار الاحتياطي الاجنبي الذي يغطي الاستيرادات

- بلغ مقدار الاحتياطي الاجنبي الذي يغطي الاستيرادات لعام 2020 (13.5) شهر مقابل (14) شهر لعام 2019، وهو يعد أعلى من المؤشر المعياري البالغ (6 اشهر) وهذا يدل على ان السلطة النقدية قادرة على مواجهة الازمات.

ب- اجمالي رصيد الاحتياطيات

- بلغ اجمالي رصيد الاحتياطيات الاجنبية لعام 2020 (78,293) مليار دينار مقابل (79,918) مليار دينار لعام 2019، ويعزى هذا الانخفاض في الاحتياطيات إلى انخفاض مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي بسبب انخفاض ايرادات النفط .

4. سعر فائدة محفز للاذخار

وسائل تحقيق الهدف :- المحافظة على سعر فائدة حقيقي محفز للنمو.

مؤشر قياس الاداء: سعر سياسة البنك المركزي

- حافظ سعر سياسة البنك المركزي لعامي 2019 و 2020 عند (4%) .
- بلغ سعر الفائدة الحقيقي³ عام 2020 (3.4%) مقابل (4.2%) عام 2019، ويعزى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الى ارتفاع التضخم حيث شهد عام 2020 معدلات تضخم اعلى من عام 2019 بسبب ارتفاع الاسعار العالمية الناجم عن انخفاض الامدادات نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم.

5. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية من اجل التنمية المستدامة

وسائل تحقيق الهدف

1.5 الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية.

- بلغ الاستثمار المباشر الأجنبي عام 2020 (3006.3) مليون دولار مقابل (3702.4) مليون دولار عام 2019 .
- بلغت منح المساعدات الإنمائية عام 2020 (739.3) مليون دولار مقابل (1161.7) مليون دولار عام 2019 .

³ معادلة فيشر (سعر الفائدة الحقيقي = سعر فائدة البنك المركزي - التضخم).

- 2.5 إجمالي التدفقات الرسمية (المدفوعات) للمعونة من اجل التجارة، حسب البلدان المتلقية.
- انخفض إجمالي التدفقات الرسمية من (58138.3) مليون دولار عام 2019 الى (48149.8) مليون دولار عام 2020 .
- 3.5 منح المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الفقر، حسب البلدان المتلقية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي).
- انخفضت نسبة المساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجمالي من (0.49%) عام 2019 الى (0.44%) عام 2020 .

ثانياً: المؤشرات المصرفية المحفزة للنمو المستدام .

1. نشاط ائتماني محفز للنمو

وسائل تحقيق الهدف :

1.1 التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من قبل المصارف العاملة في العراق بإشراف البنك المركزي العراقي

- بلغت نسبة إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان لعام 2020 (52%) مقابل (50%) عام 2019.

2. اعتماد استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي لتكون وسيلة لتحقيق الاهداف المواكبة

لأفضل المعايير والممارسات الدولية

مؤشر قياس الاداء : نسبة السيولة وكفاية رأس المال

فيما يخص نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية فقد بلغت لدى مصرف الرافدين نهاية عام 2020 (15%) وهذه النسبة تفوق النسبة المعيارية البالغة (12%) ، اما مصرفي الرشيد والمصرف الزراعي التعاوني فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لديهما (11%) وهذه النسبة اقل من النسبة المعيارية مما قد يعرض المصرفين للخطر، في حين وصلت لدى المصرف الصناعي (49%).

اما بالنسبة للمصارف الاهلية بلغت نسبة كفاية رأس المال (400%).

اما بخصوص المصارف الاسلامية تراوحت نسبة كفاية رأس المال ما بين (3%) و (1407.9%).
فيما تشير بيانات المصارف الاجنبية الى تفاوت نسب كفاية رأس المال لديها، اذ تراوحت بين (59%) الى (12470%).

تراوحت نسبة السيولة للمصارف الحكومية في عام 2019 بين (8% - 61%) وفي عام 2020 انحصرت بين (27% - 483%)، اما المصارف الخاصة بشقيها (التجارية والإسلامية) فقد تراوحت نسبة السيولة فيها بين (1% - 3941%) عام 2019 و (0% الى 5994%) في عام 2020.

3. رفع الكثافة المصرفية

وسائل تحقيق الهدف: - زيادة عدد فروع المصارف الحكومية والخاصة وتوسيع نمط توزيعها المكاني.

مؤشر قياس الاداء :

أ. بلغ عدد فروع المصارف الحكومية العاملة في بغداد عام 2020 (150) فرع مقابل (140) فرع عام 2019.

ب. بلغ عدد فروع المصارف الحكومية العاملة في المحافظات 2020 (279) فرع مقابل (279) فرع عام 2019.

ج. بلغ عدد فروع المصارف الاهلية العاملة في بغداد 2020 (174) فرع مقابل (169) فرع عام 2019.

د. بلغ عدد فروع المصارف الاهلية العاملة في المحافظات (455) فرع عام 2020 مقابل (454) فرع عام 2019 .

4- الارتقاء بخدمات القطاع المصرفي

وسائل تحقيق الهدف

1.4 تحديث انظمة الدفع الالكتروني كونها من المقاييس المهمة التي يتم الاعتماد عليها لقياس درجة التطور في القطاع المصرفي :

مؤشر قياس الاداء

أ- توجيه المصارف المجازة كافة بتقديم خدمة تطبيق الهاتف النقال (Mobile Banking) في ضوء

استراتيجية البنك المركزي العراقي لتحقيق الشمول المالي وتحسين الخدمات المصرفية الرقمية .

-سجل اجمالي الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (63.4%) ، اذ

سجل مبلغاً قدره (1402.3) مليار دينار مقابل (858.13) مليار دينار عام 2019 لشركتي آسيا

حوالة وزين كاش.

ب-مشروع توطين الرواتب الذي يستهدف تعزيز الشمول المالي والتحول نحو الدفع الالكتروني.

- بلغ عدد وحدات الانفاق الموطنة رواتبهم خلال عام 2020 (2,076) وحدة انفاق لـ (867589) موظفاً حكومي مقابل (208) وحدة انفاق لـ (812998) موظف حكومي خلال عام 2019.
- ج- الحسابات المصرفية المفتوحة وعدد البطاقات الالكترونية وعدد نقاط البيع ونقاط السحب وعدد المحافظ الالكترونية وعدد اجهزة الصراف الآلي.
- بلغ عدد الحسابات المصرفية المفتوحة عام 2020 (6,128,996) حساب مقابل (3,039,522) حساب عام 2019، بزيادة أكثر من 100% .
- بلغ عدد البطاقات الالكترونية عام 2020 (11,749,408) بطاقة مقابل (10,506,725) بطاقة عام 2019 .
- بلغ عدد نقاط البيع (POS) عام 2020 (7,540) نقطة مقابل (2,226) نقطة عام 2019.
- بلغ عدد نقاط السحب النقدي (POC) عام 2020 (13,796) نقطة مقابل (11,677) عام 2019.
- بلغ عدد المحافظ الالكترونية عام 2020 (1,226,235) محفظة مقابل (403,797) عام 2019 .
- بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) عام 2020 (1,340) جهاز مقابل (1,014) عام 2019.

2.4 دعم المصارف من خلال العديد من الاجراءات تمثلت بالآتي :

مؤشر قياس الاداء

أ. تأسيس شركة ضمان الودائع التي ضمت المصارف الحكومية والخاصة بضمنها الاجنبية ومجموعها (44) مصرفاً موزعة بواقع (6) مصارف حكومية و (22) مصرف تجاري و (16) مصرف اجنبي، ولهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي من خلال توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي ولاسيما صغار المودعين الذين تتراوح مبالغ ودائعهم (10 ملايين دينار فأكثر) ، فضلا عن القضاء على ظاهرة الاكنتاز وهذا بدوره سيعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل العراق ولدى مراسلي المصارف خارج العراق، وهو الامر الذي سيساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة لتنمية الاقتصاد العراقي. ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليار دينار منها (55) مليار دينار من المصارف الحكومية والخاصة حيث كانت نسبة المصارف الحكومية (25%) والمصارف الخاصة (35%) وما تبقى (45) مليار دينار ستطرح للاكتتاب العام.

ب. المباشرة بإجراءات إطلاق المنصة الالكترونية للتداولات المالية بين المصارف العاملة في العراق (منصة تؤسس الى سوق مالية الكترونية منظمة تفتح وتسهل الطريق امام الاستثمار الأجنبي في العراق).

ج. اصدار برنامج التمويل الإسلامي المجمع (SIFP) الذي يستهدف توفير التمويلات اللازمة لتنفيذ المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية.

د. تطبيق شبكة حماية المستخدم (SWIFT) .



البنك المركزي العراقي

الفصل الثالث

دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام

الفصل الثالث : دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام

اولاً: دور البنك المركزي في تحقيق ابعاد النمو المستدام على المستوى الوطني

أ- التصدي لازمة جائحة كورونا (الازمة الصحية)

كان للبنك المركزي العراقي دور فاعل ومهم في مواجهة الازمات ذات التأثير الاقتصادي التي مر بها العراق والتي كان آخرها الآثار الاقتصادية في ظل الازمة الصحية (جائحة فيروس كورونا) بغية تخفيف الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها البلد نذكر منها: -

1. في إطار الجهود الرامية إلى درء الخطر الداهم الذي يُمكن أن يتسبب به تفشي فيروس كورونا على صحة المواطنين ، ولأجل دعم الاستعدادات الوقائية التي تقوم بها وزارة الصحة وخلية الأزمة أعلن البنك المركزي العراقي عن جمع ما قيمته (44 مليار دينار عراقي) لغاية يوم الثلاثاء 24 / 3 / 2020 بالتعاون مع الجهاز المصرفي وشركات الصرافة وشركات الدفع الالكتروني للتبرع للصندوق الذي دعت اليه وزارة المالية، وكانت حصة البنك المركزي مبلغ (30) مليار دينار عراقي من هذه المبادرة توظف بالدرجة الأساس لأغراض سد النقص بأجهزة التنفس الصناعي (الإنعاش التنفسي)، وهو النقص الذي يُسبب ارتفاع نسب الوفيات، وكذلك لأغراض إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.
2. في سياق محاولات التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، أعلن البنك المركزي العراقي، تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة عن المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ست أشهر، ويشمل ذلك قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي، مؤكداً عدم ترتب أية زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل.
3. وجه البنك المركزي المصارف الى مراعاة المشروعات ذات العلاقة بقطاعات السياحة والفنادق والمطاعم التي قد يطول تعافيتها بدراسة تأجيل اقساطها لفترة أطول حتى التعافي من ازمة الجائحة.
4. تخفيض نسب الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون (13%) للدينار العراقي بدلاً من (15%) للمساهمة في تعزيز سيولة المصارف وذلك لتخفيف أثر الانكماش الناتج عن جائحة كورونا على ان يتم الابقاء على الودائع الآجلة بنسبة (10%) لكافة المصارف، في حين ان النسبة لدى المصارف الاسلامية هي بنسبة (5%) على الودائع الآجلة.
5. وجه البنك المركزي المصارف المشاركة في مبادرة الـ (1) ترليون دينار بتخفيض نسبة الفائدة من (4.8%) الى (3.5%) للمقترضين ضمن شريحة (1-20) مليون دينار وتخفيض فائدة القروض المصرفية من شريحة (21 مليون -1مليار دينار) لتصبح (4%) بعد ان كانت (6.3%).

6. وافقت وزارة الصحة على استخدام عدد من اللقاحات في العراق واعدت مسودة خطة لشراء وتوزيع اللقاح، كما تم الايعاز بتأسيس صندوق لمواجهة كوفيد (19) لدمج موارد الموازنة والمانحين لدعم الخطة الصحية، وعليه فقد تم تخصيص (0.5) مليار دولار على ان يتم إدارة موارد الصندوق من قبل وزارات رئيسية وشركاء دوليين منهم (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNICEF/UNPP) والبنك الدولي)، حيث قامت دائرة الاستثمارات في هذا البنك بتمويل مبلغ (170) مليون دولار عن (تسديد) قيمة اللقاح.

ب- التصدي لانخفاض أسعار النفط وتأثيرات اتفاقية أوبك+

ساهم البنك المركزي بالاشتراك مع الجهاز المصرفي العراقي في تمويل عجز الموازنة العامة عام 2020 اذ تم خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي المصدرة من قبل وزارة المالية استناداً الى قانون الاقتراض المحلي والخارجي لعام 2020 بحدود (26) ترليون دينار وحسب قراري مجلس إدارة البنك رقم (184) (206) لعام 2020.

1. بادر موظفو البنك المركزي بحملة تبرعات للعوائل المحتاجة.
2. نظراً لاستمرار عجز الموازنة بسبب انخفاض أسعار النفط الذي لازم العراق في فترة 2020 ، فقد كانت هناك حزمة من الإصلاحات المالية وإجراءات بشأن تخفيض سعر الصرف ومنذ كانون الأول 2020، هدفها تأكيد استقرار الاقتصاد الكلي.
3. قرر البنك المركزي العراقي استمرار مبادرته في دعم سيولة قطاع الاسكان (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) لإقراض المواطنين والموظفين الراغبين بشراء وحدات سكنية في المجمعات السكنية الاستثمارية وخارجها وبناء وحدات سكنية بمساحة لا تقل عن (100) متر مربع أو إضافة بناء في عموم العراق، التي سبق وأن حصلت الموافقة على تمويلها من الصندوق.

ثانياً : دور البنك المركزي في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية

يتضح دور البنك المركزي العراقي في دعم عملية التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة من خلال سياسته النقدية التي تصب نحو تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية وتعزيز مستويات التمويل المطلوبة وبما يساعد في الوقت نفسه على رفع كفاءة مستويات التشغيل والاستخدام الأمثل لموارد البلد المادية والبشرية الممكنة والمتاحة ، فضلاً عن تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي لها اثر كبير على المجتمع وبما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية).

1. **التمويل المستدام:** يعد التمويل عصب الحياة الاقتصادية فكل مشروع يحتاج الى التمويل من اجل سريان نشاطه وهذا ما يجعل التمويل يظهر كأحد أبرز القضايا المهمة التي تشغل اهتمام الحكومات وأصحاب المشاريع بشكل عام، وتأكيداً لدور البنك المركزي العراقي التنموي من خلال سياسته الرامية الى تحفيز القطاع الحقيقي، استمر البنك عام 2020 من خلال مبادرته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز تلك المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان والتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز عملية التنمية، قدم البنك المركزي العراقي هذه المبادرة في الربع الاخير من عام 2015 لتكون مبادرة استثنائية تقدم كمحاولة لإيجاد الاليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ومن اجل تحقيق جملة من الاهداف التنموية منها:

- ✓ معالجة حالة الركود ونقص السيولة.
- ✓ تحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر.
- ✓ تطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجها وانشاء مشاريع جديدة.

تتكون المبادرة من جزئين الأولى والتي قيمتها (1) تريليون دينار، والثانية قيمتها (5) تريليون دينار عراقي ، وكالاتي:

- **مبادرة (1) تريليون دينار عراقي:** الغرض منها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمستهدفون بالتمويل هم جميع فئات قطاع الاعمال، التجارة، الصناعة، الفنادق، المطاعم، المحلات، المراكز التجارية، الورش بمختلف انواعها، والشركات الصغيرة والمتوسطة.

بلغ اجمالي القروض الممنوحة في هذه المبادرة منذ 2015 لغاية 2020 ما مقداره (322.478) مليار دينار عراقي، كما في **الجدول (2)**، بلغ اجمالي التمويل للقطاع الزراعي ما مقداره (7.545) مليار دينار، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره (49.329) مليار دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من (11.3) مليار دينار في عام 2019 إلى (30.029) مليار دينار في عام 2020، اما اجمالي التمويل للقطاع التجاري بلغ ما مقداره (121.702) مليار دينار، فقد ارتفع حجم التمويل التجاري من (6.33) مليار دينار في عام 2019 إلى (44.402) مليار دينار في عام 2020. كما بلغ اجمالي التمويل لقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية ما مقداره (97.084) مليار دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الخدمي الى (60.984) مليار دينار في عام 2020 مقارنة بـ (18) مليار دينار في عام 2019. اما اجمالي التمويل للقطاع السكني بلغ ما مقداره (46.818) مليار دينار، حيث ارتفع حجم التمويل السكني من (0.05) مليار دينار في عام 2019 إلى (46.768) مليار دينار في عام 2020.

ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة في القطاع الزراعي بلغ (157) مشروعاً والقطاع الصناعي بلغ (803) مشروعاً والقطاع السكني بلغ (761) مشروعاً والقطاع الخدمي بلغ (1689) مشروعاً، بيد ان المستفيد الاكبر من حيث عدد المشاريع كان القطاع التجاري، لكون ان هذا القطاع يعتبر الانشط في الاعمال الاقتصادية لما يحققه من ارباح وسهولة التحصيل للأموال الممنوحة اذ بلغ عدد المشاريع التجارية المستفيدة (4884) مشروعاً.

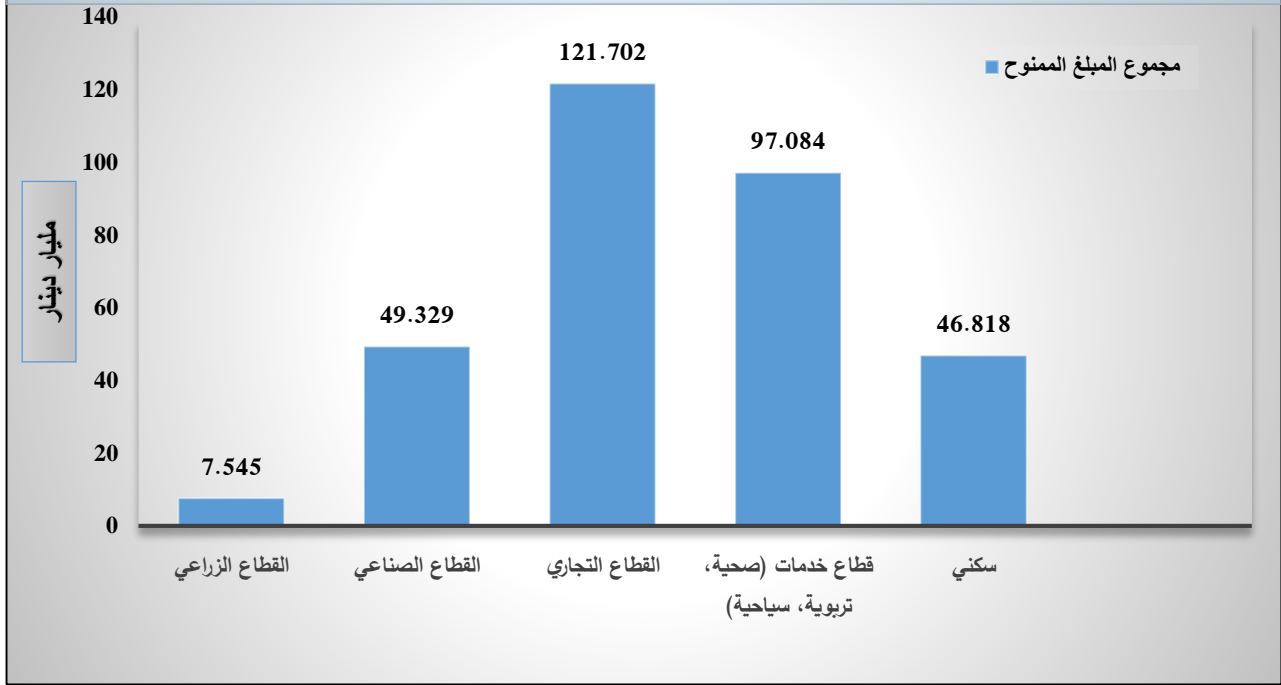
جدول (2): تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة (2015 - 2020)

(مليار دينار)

البيان	السنوات			مجموع المبلغ الممنوح
	2020	2019	2018 - 2015	
القطاع الزراعي	2.145	2.8	2.6	7.545
	29	43	85	
القطاع الصناعي	30.029	11.3	8	49.329
	216	227	360	
القطاع التجاري	44.402	33.6	43.7	121.702
	1349	1476	2059	
قطاع خدمات (صحية، ترفيهية، سياحية)	60.984	18.0	18.1	97.084
	434	530	725	
سكني	46.768	0.05	0	46.818
	760	1	0	
اجمالي التمويل من المبادرة	184.328	65.750	72.4	322.478
	2788	2277	3229	

- البيانات اولية قابلة للتعديل.

شكل (4) : تمويل مبادرة الواحد تريليون دينار عراقي للمدة 2015-2020



- مبادرة (5) تريليون دينار عراقي: الغرض منها تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الانتاج في القطاع الزراعي والصناعي وانشاء المشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي، ويتم توزيعها عن طريق ثلاث مصارف وبالإضافة إلى صندوق الاسكان بحيث تم تخصيص المبالغ التالية لكل منهم:

❖ **المصرف الصناعي والزراعي:** سجل المبلغ المخصص لكل منهما من المبادرة ما نسبته (30.3%) اي بقيمة تبلغ (1666) مليار دينار، وبفائدة مقدارها (4%) ومدة سداد (10) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد (5) سنوات للمصرف الزراعي.

❖ **المصرف العقاري** بلغ المبلغ المخصص من المبادرة ما نسبته (15.2%) من المجموع الكلي من المبالغ المخصصة وبقيمة تبلغ (834) مليار دينار، وبفائدة مقدارها (3%)، ومدة سداد (10) سنوات.

❖ **صندوق الاسكان:** بلغ المبلغ المخصص له من المبادرة ما نسبته (24.3%) اي بقيمة تبلغ (1334) مليار دينار وبفائدة (2%)، ومدة سداد (10) سنوات.

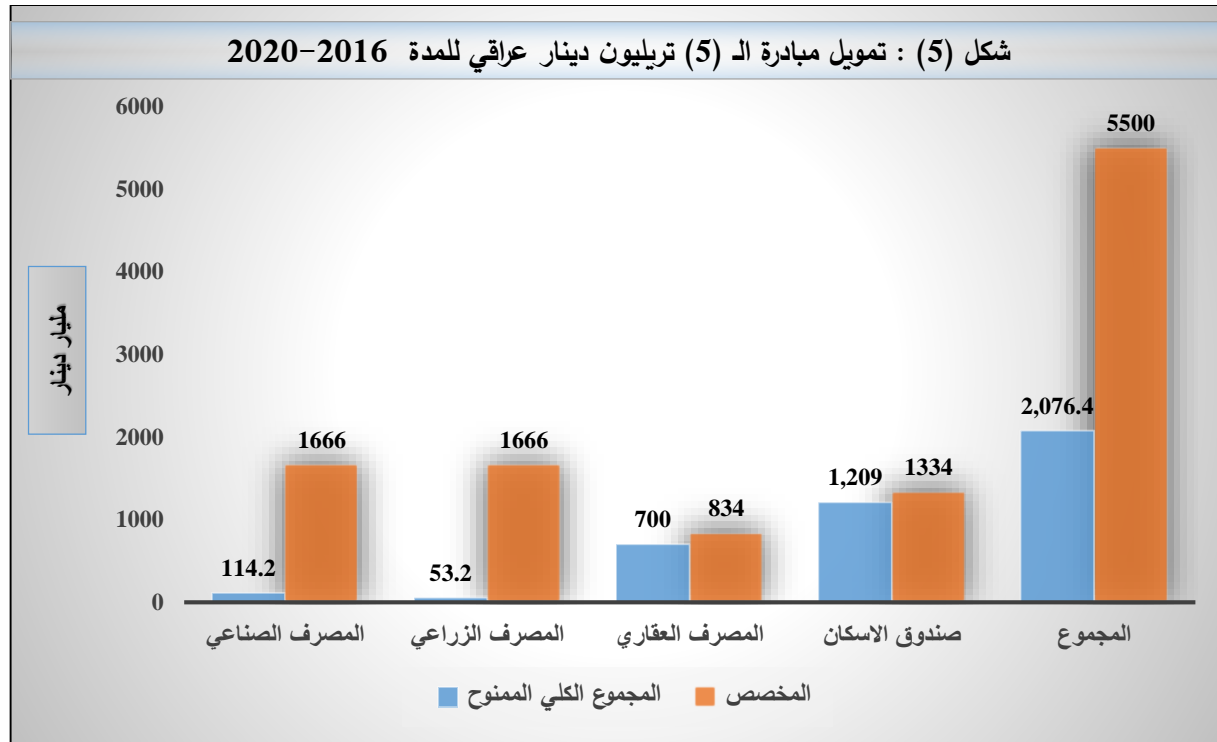
اما المبلغ الممنوح للمصارف من 2016 لغاية 2020 (الصناعي ، الزراعي ، العقاري ، صندوق الاسكان) بلغ ما مقداره (114.2 ، 53.2 ، 700 ، 1209) مليار دينار على التوالي ، كما بلغ اجمالي القروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة لغاية 2020/12/31 ما مقداره (2076.4) مليار دينار عراقي.

جدول (3): تمويل مبادرة الـ (5) تريليون دينار عراقي للمدة (2016 - 2020)

(مليار دينار)

البيان	السنوات	2018 - 2016	2019	2020	المجموع الكلي الممنوح	المخصص	المتبقي
المصرف الصناعي	91.8	4.9	17.5	114.2	1666	1551.8	
المصرف الزراعي	27.6	23.2	2.4	53.2	1666	1612.8	
المصرف العقاري	665	0	35	700	834	134	
صندوق الاسكان	959	50	200	1209	1334	125	
المجموع	1,743.4	78.1	254.9	2,076.4	5500	3,423.6	

- البيانات اولية قابلة للتعديل.



2- **تنمية رأس المال الفكري:** شهد العالم في ظل البيئة المتسارعة مجموعة من التغيرات أبرزها التحول من اقتصاديات الماديات إلى اقتصاديات المعرفة، التي زادت أهمية العنصر البشري كميزة تنافسية للمؤسسات. وهنا أصبحت مؤسسات الاعمال أكثر اندماجا في تصميم استراتيجيات الأعمال وتطبيق أنشطة عديدة لتنميتها كالابتكار والإبداع والعمل على رفع القدرات والأفكار لضمان البقاء والنمو. وقد تبنى البنك المركزي من خلال مسؤوليته المجتمعية العديد من المبادرات والاعمال في مجال تنمية رأس المال الفكري تمثلت بالآتي:

- مبادرة رعاية الخريجين وتأهيلهم عن طريق إقامة دورات تدريبية للخريجين حول اساسيات العمل المصرفي في مركز الدراسات المصرفية الخاص بالبنك المركزي العراقي حيث بلغ عدد المتدربين (21) متدرب عام 2020.
- يقيم البنك المركزي باستمرار دورات تدريبية لموظفين المصارف بغية التعاون المشترك مع المصارف في رفد المعرفة لدى الكوادر المصرفية حيث بلغ عدد المتدربين (2480) خلال عام 2020.
- اما من جانب التعاون مع الجامعات العراقية فان البنك المركزي يستضيف سنوياً عدد من الطلاب المتدربين سواء على مستوى الدراسات الأولية او الدراسات العليا حيث بلغ عدد المتدربين (15) طالب دراسات عليا و(60) طالب بكوريوس خلال عام 2020.
- استقبال الباحثين من مختلف الجهات ولاسيما الجامعات في مكتبة البنك المركزي العراقي بغية مساعدتهم في الاطلاع على أحدث المطبوعات الدولية والإقليمية والمحلية وكذلك تزويدهم بمطبوعات البنك المركزي العراقي. حيث بلغ عدد رواد المكتبة (510) موظف وباحث.
- المشاركة في معرض الكتاب ومعرض بغداد الدولي والمعارض الخاصة بالطاقة والاعمار والبيئة.
- دعم العملية التعليمية من خلال قيام موظفي البنك من حملة الشهادات العليا بتقديم محاضرات في الجامعات العراقية وبدون أجور.
- تكريم الطلبة الأوائل الحاصلين على الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي والإدارة المحلية من الجامعات العراقية كافة.

3- **المبادرات المجتمعية:** يعد البعد الاجتماعي أحد ابعاد التنمية المستدامة وقد كان البنك المركزي ولازال يدعم المبادرات التي تحقق هذا البعد عن طريق مبادرة تمكين بالاشتراك مع رابطة المصارف العراقية التي

تهدف الى دعم وتمويل مختلف النشاطات والمشاريع الإنسانية والبيئية والثقافية والأنشطة المجتمعية الأخرى من خلال:

- افتتاح اكااديمية المحاربين للاحتياجات الخاصة ومحاربي امراض السرطان في البصرة الممولة من خلال مبادرة تمكين.
- مبادرة صندوق دعم الدراما العراقية بمبلغ مليار دينار.
- تنظيم حملات التبرع بالدم داخل أروقة البنك وبصورة مستمرة وبالتعاون مع وزارة الصحة.
- مكافحة الفساد من خلال الدور الذي مارسه البنك المركزي في تأسيس مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلا عن الشروع في تطبيق معيار مكافحة الفساد ISO37001:2016.
- اصدار ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور .
- تخصيص البناية المشيدة حديثاً لفرع البصرة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- قيام موظفي البنك المركزي / فرع البصرة بالتبرع مادياً لمستشفى الطفل للأمراض السرطانية مساهمة منهم في رفع الحالة المعنوية للأطفال المصابين.
- تخصيص البناية المشيدة حديثاً لفرع البصرة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
- اهداء اثاث مكتبي متنوع وأجهزة حاسبات الى دوائر الدولة منذ عام 2015 وما زال العمل مستمر بذلك.
- اصدار دليل المستهلك الذي يمثل التعليمات المعتمدة من ادارة البنك المركزي العراقي والتي تم اعمامها على جميع المصارف وشركات التمويل المالي وشركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني ليتم تطبيقها في اطار تعاملها مع جميع زبائنها من الافراد الطبيعيين او المعنويين وضمن ما جاء في نطاق التطبيق.
- إعادة تأهيل جسور (باب المعظم، الاحرار، الشهداء، السنك، الائمة) ، ساحة الفردوس وبالتنسيق مع الجهات المعنية.
- اعمار وتطوير كنيسة مريم العذراء الكلدانية في البصرة بمبلغ (624) مليون دينار.
- إعادة تأهيل بوابة بغداد الشمالية من خلال مبادرة تمكين بمبلغ (300) مليون دينار.
- تمويل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة تمكين لغرض تقديم القروض الى الشباب في محافظة نينوى حيث ستكون مبالغ القروض المقدمة لغاية (5) مليون دينار بدون فائدة لدعم المشاريع الصغيرة بغية تقليل نسبة البطالة والنهوض بواقع المحافظة الاقتصادي والخدمي.

- تقديم الدعم لمدارس ومستوصف ابو غريب بمبلغ (150) مليون دينار .
- تقديم الدعم لبناء مستشفى في مدينة الموصل لمواجهة جائحة كورونا بمبلغ (100) مليون دينار .
- تأهيل (25) مجموعة صحية في مستشفى دار التمريض الخاص بمبلغ (50) مليون دينار .
- دعم شركة (انوفست) رواد العراق الخاصة بالشباب العراقي لانشاء مشاريعهم الخاصة بمبلغ (224,415,000) دينار .
- تأهيل وتطوير متحف شبكة الاعلام والمتحف العراقي بمبلي (100) و (85) مليون دينار .
- تمويل عدد من المشاريع والمبادرات الصناعية من خلال مبادرة تمكين في محافظة المثنى في مجال الصناعة البلاستيكية والغذائية وغيرها، ويأتي ذلك دعماً للواقع الاقتصادي الذي تشهده المحافظة والتخفيف من نسبة البطالة فيها.

4- المبادرات البيئية: حيث تسعى هذه المبادرات في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على

- أساس مستدام والعمل على تقليل الاضرار البيئية الناتجة عن أنشطة المؤسسات، حيث تم الاتي:
- المبادرة بإنتاج وتشجير (200) ألف شتلة في عموم العراق بتمويل من صندوق تمكين وبالتعاون مع وزارة الزراعة / دائرة الغابات ومكافحة التصحر .
- إعادة تأهيل (10) ساحات في مدينة بغداد .
- منح إدارة المدينة السياحية في الحبانية مبلغاً قدره (900) مليون دينار من اجل تطويرها .
- دعم مشروع اكفل نخلة بمبلغ (110) مليون دينار .
- تأهيل وتطوير منتزه (14 تموز) في مدينة الكاظمية المقدسة من خلال مبادرة تمكين .
- شراء كابسات نفايات لمحافظة (البصرة والنجف) بمبلغ (1,491,750,000) دينار .

5- على مستوى التعاون مع المؤسسات الدولية فقد تم الاتي:

1. انضمام البنك المركزي الى شبكة الاستدامة التابعة الى مؤسسة التمويل الدولية حرصاً على تطبيق مبادئ الاستدامة.
2. انشاء علاقة مصرفية مع البرنامج الاستشاري لادارة الاحتياطات (RAMP) التابع للبنك الدولي الذي يستهدف تطوير إدارة الأصول والاحتياطات في البلدان النامية والمؤسسات الدولية لتمكينها من تعظيم مواردها المالية.

3. توقيع مذكرة تفاهم مع شركة يونين بي انترناشيونال العالمية وذلك للمساهمة في تطوير التقنيات الذكية للمدفوعات وخدمات الدفع الالكتروني في العراق.
4. البدء بخطوات الانضمام الى المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية وهي مؤسسة عالمية فكرية مستقلة للمصارف المركزية وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية بأصول قابلة للاستثمار بقيمة (2,36) ترليون دولار.
5. توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات المالية الدولية (كالبנק الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد العربي).

ثالثاً: دور البنك المركزي في تحقيق النمو المستدام على مستوى المؤسسة

بات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي من الأمور الضرورية والمهمة بغية التقدم نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2015-2030، والبنك المركزي العراقي كمؤسسة مهمة من مؤسسات الدولة يسعى الى تبني خطط استراتيجية تتضمن في طياتها خطط مستدامة، وفيما يلي اهم الإجراءات التي قام بها البنك المركزي في مجال الاستدامة:

1- في مجال تدوير النفايات وتقليل التلوث:

- يحرص البنك المركزي العراقي على تقليل النفايات وإعادة تدويرها من خلال:
- إعادة تدوير العملة التالفة التي يتعذر اعادتها الى التداول مرة أخرى نتيجة تلفها، حيث يتم ارسال مخلفات الثرم الناتجة عن عملية الاتلاف الى وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية/ معمل المستلزمات المدرسية في التاجي للتصرف بها.
- استخدام البريد الالكتروني الداخلي لإنجاز المعاملات بين الأقسام والمديريات بغية تقليل استخدام الورق.
- استخدام نظام الاستعلام الائتماني الالكتروني وإيقاف العمل بأرسال كتب الاستعلام الائتماني الى البنك المركزي العراقي من المصارف المجازة كافة واجراء عملية الاستعلام الائتماني من قبل هذه المصارف على نظام (CBS) لزيائهم وكفلائهم كافة.
- انشاء مبنى للبنك صديق للبيئة.
- توفير وسائل نقل جماعية لموظفي البنك بما يسهم في تقليل تلوث البيئة الناتج عن استخدام السيارات الشخصية.

2- في مجال التطوير التكنولوجي:

- يسعى البنك المركزي باستمرار الى استخدام التقنيات الحديثة في العمل من خلال ادخال البرامج الإحصائية الحديثة والأنظمة المتطورة والأجهزة الحديثة اللازمة لإنجاز العمل بشكل أسرع وأفضل حيث:
- بلغ عدد أجهزة الحاسوب في البنك المركزي لعام 2020 (1892) جهاز بضمنها حاسبات المقر الرئيسي والجدارية ومكتب مكافحة غسل الأموال والفروع.
 - بلغ عدد خطوط الانترنت لعام 2020 (765) خط بضمنها خطوط المقر الرئيسي والجدارية ومكتب مكافحة غسل الأموال والفروع.

3- في مجال توفير الطاقة

- توجيه الموظفين بالترشيد في استخدام الطاقة الكهربائية داخل مباني البنك.
- استعمال أجهزة الطابعة الشبكية التي توفر قابلية الاستخدام من قبل أكثر من موظف ضمن مكان معين وبالتالي توفير الطاقة وتقليل استهلاك الموارد.
- بلغت كمية الطاقة المستهلكة من قبل البنك المركزي من تاريخ 2019/5/16 الى غاية 2020/12/6 (8791280) كيلو واط / ساعة.

4- في مجال تحقيق البعد الاجتماعي

- يسعى البنك المركزي الى رفع المستوى الاجتماعي لكوادره الوظيفية من خلال توفير كافة الاحتياجات الأساسية للموظفين منها على سبيل المثال لا الحصر الضمان الصحي، تقديم القروض الشخصية وقروض الإسكان وغيرها. فضلاً عن اصداره مسودة السلوك الوظيفي واخلاقيات العمل لموظفي البنك المركزي العراقي بغية رفع المستوى الأخلاقي والثقافي وتحمل المسؤولية لدى الموظفين.

